مجلة اللغة العربية وآدابها علمية محكمة
السنة ١٢، العدد ٤، شتاء ١٤٣٨ هـ
صفحة ٦٤٩- ٦٧٣

Print ISSN: 1735 -9767
Online ISSN: 2423 – 6187
jal-lq.ut.ac.ir

صيغ الأمر ودلالاتها المُختلفة في خُطب نهج البلاغة

محمّد صالح شريف عسكري[١]، سيد مرتضى صباغ جعفري[٢]*

١. أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة خوارزمي
٢. طالب دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة خوارزمي

(تاريخ الاستلام: ٢٠١٦/١١/٨ ؛ تاريخ القبول: ٢٠١٧/٣/١١)

الملخّص

إذا كان الأمر في اللغة مُخصّصاً لتحصيل الفعل على وجه الاستعلاء والالزام، وهو الدلالة الحقيقيّة له، فإنّ الأمر كغيره من الأساليب الإنشائيّة الأخرى كثيراً ما تتولّد منه دلالات مجازيّة بمعونة قرائن الأحوال. وتهدف هذه المقالة معرفة صيغ الأمر الواردة في خُطب نهج البلاغة، ودراستها دراسة نحويّة، بلاغيّة، والكشف عن الدلالات البلاغيّة المختلفة الكامنة وراء هذا الأسلوب، لذلك تقوم باستقرائها في نصوص الخُطب وتقويمها دلاليّاً وفق المنهج الوصفيّ التحليليّ. ظَهر من خلال هذه المقالة أنّ الأمر ورد في خطب نهج البلاغة بصيغه المختلفة، وبنسبة كبيرة مقارنة بالجمل الطلبيّة الأخرى، وأنّ لصيغ الأمر في خُطب نهج البلاغة دلالات مختلفة منها ما يدلّ على طلب الفعل على وجه الاستعلاء مع اللزوم، وهو الأمر الحقيقي، ومنها ما يخرج إلى دلالات بلاغيّة ليعبّر بها الإمام عليه السلام عمّا اختلج في مكنونات صدره من مشاعر وأفكار، وأنّ هناك ثلاث دلالات ترد بكثرة، وهي: الندب، والنصح والإرشاد، والدعاء. وقد جاءت دلالات أخرى، ولكنّها لم تكثر كثرة هذه الدلالات، وهذا الخروج ينمّ عن قيمة القضيّة الدلاليّة في تفكير الإمام البلاغيّ.

الكلمات الرئيسة

صيغ الأمر، نهج البلاغة، الدلالة الحقيقيّة، الدلالة المجازيّة.

---

* الكاتب المسؤول
Email: m.sabbagh@vru.ac.ir

مقدمة

إنّ نهج البلاغة مِن روافد البلاغة التطبيقيّة الّتي تَتجلّى فيه مباحث البلاغة جميعها وأساليب الفصاحة بعد كلام الله تعالى وكلام النبيّ ﷺ ، ومن أجل ذلك كان نهج البلاغة، وما يزال يفتح أبواباً كثيرة للدراسة، فهو أرض خصبة للدارسين؛ وذلك لسعة مادّته وتنوّع مواضيعه. وقد كثُرت الدراسات، وأُلّفت الشروح الكثيرة، ومع هذا فهناك جوانب كثيرة بِحاجة إلى الدراسة، مِن هذه الجوانب الخصبة التي تستحقّ الدراسة من وجهة نظر مختلفة هي "صيغ الأمر ودلالاتها المختلفة في خُطب نهج البلاغة"؛ لَأنّ استعمالها في خُطب نهج البلاغة قد كثُرَ، ولعلّ خير وسيلة للوصول إلى فهم الكلام والكشف عن أسراره هو اتّباع نظام الأساليب النحوية، ومعرفة دلالتها، وخاصّة في الأوامر والنواهي.

يُعتبر الأمر من أساليب الإنشاء الطلبيّ، ومن أساليبه الأخرى هي النهي، والاستفهام، والنداء، والتمنّي. ويُعنى البلاغيّونَ بهذه الأساليب؛ لكثرة الأغراض المتعلّقة بها، ولما فيها من تفنُّن في القول. ولقد اتّفق الباحثون في دراساتهم لأساليب الإنشاء الطلبيّ على أنّ الأمر هو الأسلوب الأوّل، والنهي الأسلوب الثاني، والاستفهام الأسلوب الثالث. (علوان، ١٩٨٥م: ٨٨-١٠٦؛ وعتيق، ٢٠٠٤م: ٦٢-٩٥)

أهمّيّة البحث:

تكمن في دراسة الدلالات الحقيقيّة والمجازيّة الخبيئة للأمر رغبة إلى بيان جماليّة أسلوب الإمام علي عليه السلام ، وحسن توظيفه عليه السلام لصيغ الأمر من خلال النظر في الدلالات الإفراديّة والتركيبيّة، وما يقتضيه مقام الخطاب.

أسئلة البحث:

يُحاول هذا البحث الإجابة عن هذينِ السؤالينِ:

١. كيف عامل الإمام عليّ عليه السلام بظاهرة خروج الأمر عن دلالته الحقيقيّة إلى دلالات مجازيّة في خطب نهج البلاغة؟

٢. ما الدلالات المجازيّة والسياقيّة الّتي خرجت إليها جملة الأمر في خطب نهج البلاغة؟

فرضيّات البحث:

١. جملة الأمر كثيرة الاستعمال في خُطب نهج البلاغة.

٢. نهج البلاغة نص أدبيّ بليغ وردت فيه أنواع الاستخدامات والصور التركيبيّة النحويّة والبلاغيّة لجملة الأمر.

خلفيّة البحث:

لاشكّ أنّ نهج البلاغة قد حَظِي بدراسات كثيرة، تناولته بالبحث والدراسة من زوايا مُختلفة. ولكنّه اعتماداً على ما قامَ به الكاتب من البحث في الكتُب والمجلّات، يمكن القول إنّه لا يُوجد بحث علميّ أكاديميّ يتناول صيغ الأمر ودلالاتها المختلفة في خُطب نهج البلاغة، والموضوع من هذا المنظور جديد لم يسبق أحد ـ الله أعلم ـ.

الأمر وصيغه في خُطَب نهج البلاغة

الأمر لغة: «الأمر معروف، نقيض النهي، وأمره، وأمر به... أمَرَه يأمره أمراً، فأتمرَ أي قبل أمره» (ابن منظور، د.ت: ١٢٥).

الأمر اصطلاحاً: أمّا في الاصطلاح عند النحويّين، فحدّه هو: «كلمة دلّت على الطلب بذاتها» (الفاكهي، ١٩٩٣م: ١٠١)، وقال "ابن يعيش": «الأمر معناه: طلب الفعل بصيغة مخصوصة» (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ج٤: ٢٨٩). وقال "الرضي": «وهو صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارع» (الرضي، ١٩٨٥م، ج٢: ٢٦٧).

والأمر كما عرّفه البلاغيّونَ، طلب فعل طلباً جازماً على جهة الاستعلاء، «فهو صيغة تستدعي الفعل، أو قول ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء» (العلويّ، ١٩١٤م، ج٣: ٢٨١-٢٨٢)، فالبلاغيّون كانت لهم عناية في بحث دلالة الأمر على الاستعلاء، ووضعوه في باب علم المعاني، فـ"السكاكي" يقول: «الأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها، أعني استعمال"ليترك" و"اِنزل" و"نزال"و"صه" على سبيل الاستعلاء» (السكاكيّ، ١٩٨٧م: ٣١٨).

لأسلوب الأمر صيغ كثيرة يفضي معناها إلى الأمر سواء أكانت تلك الصيغ حقيقيّة أم مجازيّة، وهذه الصيغ هي:

١. فعل الأمر

٢. الفعل المضارع المقترن بلام الأمر

٣. اسم فعل الأمر

٤. المصدر النائب عن فعل الأمر

٥. الأمر بصيغة الماضي

وكثُر استعمال صيغ الأمر في نهج البلاغة، والّتي توحي بالروح القياديّة للخطيب في المواضيع التي يتناولها في خطبته، فإذا كان هذا الخطيب هو إمام المسلمينَ وخليفتهم وقائدهم في الحرب والسلم، وموجِّههم في أمور الحياة جميعها؛ فإنّه رُبّما يحتاج إلى الأمر في خطبه أكثر من أيّ أسلوب آخر .ورد الأمر في خطب نهج البلاغة خمسمائة وتسع وخمسونَ (٥٥٩) مرّة بنسبة ٥٣٪من مجموع الجُمل الطلبيّة، واحتلّ بذلك المرتبة الأولى من حيث نسبة تواتر الأساليب الطلبيّة، كان هذا الورود بطرق مختلفة ونسب متفاوتة، كما هو معيّن في الجدول رقم (١):

الجدول (١): نسبة أساليب الأمر

الأمر	عدد مرّات ورودها	النسبة المئويّة التقريبيّة
فعل الأمر	٤٧٤	٨٤/٧٥٪
المضارع المقترن بلام الأمر	٣٩	٧٪
اسم فعل الأمر	٦	١٪
المصدر النائب عن فعل الأمر	١٠	٢٪
الأمر بصيغة الماضي	٣٠	٥/٢٥٪
المجموع	٥٥٩	١٠٠٪

هذا ولا يخفى من خلال الجدول السابق أنّ الإمام عليّاً عليه السلام قد أكثر من استخدام صيغة فعل الأمر عن بقيّة الصيغ، وهذا من باب الوصول المباشر إلى ما يريد الإمام عليه السلام ، حيث إنّ صيغة الأمر هي أمّ باب الأمر، والأسلوب الأكثر دوراناً بين عامّة النّاس، وخاصّتهم في تعيين طلب ما يحتاجون، والإمام عليه السلام بطبيعة الحال واحد من النّاس يستخدم ما يروج استخدامه عندهم.

فعل الأمر

وهو أحد صيغ الأمر، ولا تكون هذه الصيغة إلّا للمخاطب كقوله تعالى: ﴿**فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ**﴾ (هود/١١٢). «المراد بفعل الأمر هو كلّ لفظ يشتقّ على غرار "افعلْ" للدلالة على طلب الحدث الذي تشتقّ منه هذه الصيغة، فيشمل غير الثلاثيّ مثل كلمة "استقمْ" فإنّها على وزن "استفلْ"، ومثل كلمة "انتظرْ" فإنّها مصوغة على غرار "افعلْ" ولكنّها على وزن "افتعلْ" ومثل كلمة "أقمْ" فإنّها ليست على وزن "افعلْ" ولكنّها على غرارها في الاشتقاق» (المحيمد، ٢٠٠١م: ٢٥). وله علامتانِ، الأولى: دلالته على الطلب، والثانية: قبوله "ياء المخاطبة" (ابن هشام، ٢٠٠١م: ١٦).

قد يأتي فعل الأمر مُضمراً، إذا كان في سياق التحذير والإغراء، وقال "سيبويه": «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه» (سيبويه، ١٩٨٣م، ج١: ٢٧٣)، «فيحذف الفعل استغناء بشواهد الحال، وذلك عندما يكون سياق الكلام سياق طلب» (الأوسي، ١٩٨٨م: ١٣٢). جاء الأمر على نمطي الإغراء والتحذير في اثنين وعشرينَ (٢١) مَوضعاً في خُطب نهج البلاغة، وأمّا التحذير فوَردت لفظة "إيّاك" أربع (٤) مرّات وهي قد عطفت على مصدر صريح بحرف العطف "الواو" الذي فيه معنى المشاركة؛ لأنّ الفاعل يُشارك الفعل في الأداء، ولكي يؤكد هذا المعنى، وهو التحذير، مثل قوله عليه السلام: «ثُمَّ إيَّاكُمْ وَتَهْزِيعَ الأَخْلاَقِ وَتَصْرِيفَهَا» (الخطبة: ١٧٧)، وقوله عليه السلام: «فَإِيَّاكُمْ وَالتَّلَوُّنَ فِي دِينِ اللّهِ» (الخطبة: ١٧٧)، وأمّا الإغراء فورد في صورة التكرار في سبعة عشر (١٧) موضعاً، مثل قوله عليه السلام: «الْعَمَلَ الْعَمَلَ، ثُمَّ النِّهَايَةَ النِّهَايَةَ، وَالاسْتَقَامَةَ الاسْتِقَامَةَ، ثُمَّ الصَّبْرَ الصَّبْرَ، وَالْوَرَعَ الْوَرَعَ!» (الخطبة: ١٧٧).

الفعل المضارع المقترن بلام الأمر

هذه "اللام" تستعمل في أمر الغائب و"لام الأمر" وهو "لام" يطلب به الفعل المضارع الداخل عليه، وقد وردت في القران الكريم في قوله تعالى: ﴿**لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ**﴾ (الطلاق/٧). يقول المبّرد: «اللام في الأمر للغائب، ولكلّ من كان غير مخاطب، نحو قول القائل: قُمْ ولأقُمْ معك، فاللام جازمة لفعل المتكلّم، ولو كانت للمخاطب لكان جيداً على الأصل، وإن كان في ذلك أكثر لاستغنائهم بقولهم: "اِفْعَلْ" عن "لِتَفْعَلْ"» (المبرّد، ١٩٩٩م، ج٢: ٤٣-٤٤).

وصيغة الأمر هذه أي: صيغة " ليفعلْ" لم ترد في خطب نهج البلاغة إلّا في أمر الغائب.

وقد وردت تسع وثلاثين (٣٩) مرّة، ومن ذلك قول الإمام عليه السلام في شأن "الزبير" بعدما نكث بيعته: «فَقَدْ أَقَرَّ بِالبَيْعَةِ، وَادَّعَى الوَلِيجَةَ[١]، فَلْيَأْتِ عَلَيْهَا بِأَمْرٍ يُعْرَفُ، وَإِلاَّ فَلْيَدخُلْ فِيمَا خَرَجَ مِنْهُ» (الخطبة: ٨)، فالفعلانِ: "فليأتِ" و"فَلْيدخلْ" فعلانِ مضارعانِ مجزومانِ لدخول"لام الأمر" عليهما، وهما مسندانِ إلى الغائب.

اسم فعل الأمر

أسماء الأفعال اصطلاحاً: «ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها» (ابن عقيل، ١٩٨٠م، ج٣: ٣٠٢).

وقسّم النحويون أسماء الأفعال على ثلاثة أزمنة وهي: اسم فعل ماضٍ، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر (سيبويه، ١٩٨٣م، ج١: ٢٤١-٢٤٢-٢٤٨-٢٤٩).

وهي ثلاثة أنواع من حيث أصلها، وقال "ابن الخشاب": «وفي هذه الكلم المسمّى بها الأفعال، أحكام كثيرة من أحكام الأفعال، منها أنّ فيها: الموضوع، والمنقول، والمشتقّ كما في الأفعال فالموضوع: "صهْ"، و"مهْ"، والمنقول كـ"عليك" و"إليك" و"دونك"، والمشتقّ كـ"تراكِ" و"نزالِ"» (ابن الخشّاب، ١٩٧٢م: ٢٥١-٢٥٢).

وقد ورد استعمال اسم الفعل الموضوع أو المرتجل في موضعينِ (٢) في خطب نهج البلاغة، وهما: "إيهٍ" و"هَلُمَّ".

إيه: وَرد "إيه" في قوله عليه السلام: «إِيهٍ أَبَا وَذَحَةَ[٢]» وهو اسم فعل، معناه "زِدْ من الحديث أو الفعل" (الفراهيدي، ٢٠٠٣م، ج٤: ١٠٣)، وهو إذ ينوّن فللتنكير (العكبريّ، ٢٠٠٩م: ٢٩٨)، وقيل للوصل (سيبويه، ١٩٨٣م، ج٣: ٣٠٩)، وهو لازم لا يتعدّى مثل "زِدْ" الذي بمعناه (البغدادي، ١٩٦٧م، ج٦: ٢١٠).

هلمَّ: وهو مركّب من"ها" في التنبيه و"لمّ" عند "البصريّينَ"، ومن "هَل" و"أُمَّ" عند "الكوفيّينَ (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ج٣: ٢٩). واختلف النحاة في "هلمّ" فقال بعضهم، إنّها في لغة أهل "الحجاز" اسم فعل، وفي لغة "بني تميم" فعل صحيح متصرّف، تتصرّف به الضمائر بمنزلة

---

١. الوليجة: الدخيلة، وما يُضمر في القلب ويكتم. (نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: ٥٧٧).

٢. قال الشريف: الْوَذَحَةُ: الخُنْفُسَاءُ. وهذا القول يُومئ به إلى "الحجّاج" (نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: ١٧٤).

سائر الأفعال (المبرّد، ١٩٩٩م: ج٣/١٦٣). وورد منها في خطب الإمام عليه السلام في قوله: «وَهَلُمَّ الْخَطْبَ فِي ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ» (الخطبة: ١٦٣).

وورد في خُطب أمير المؤمنينَ عليه السلام اسم الفعل المنقول من الجارّ والمجرور "عليكم" في أربعة (٤) مواضع، ومنها قوله عليه السلام: «عَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللّهِ» (الخطبة: ١٥٦)، وقوله عليه السلام: «فَعَلَيْكُمْ بِالْجَدِّ وَالاِجْتِهَادِ» (الخطبة: ٢٢٥)، وإنّه يتّصل به ضمير المخاطب وضمير الغائب، ويتعدّى إلى مفعوله بالباء ودونها، يقول "الرضي" في ذلك: «تجرّ ضمير مخاطب كثيراً، وضمير غائب شاذّاً قليلاً نحو: عليه شخصاً ليسني» (الرضي، ١٩٨٥م، ج٣: ١٠٥).

المصدر النائب عن فعل الأمر

هو أحد أساليب الأمر في العربيّة، والّذي يهمّنا في هذا المجال إقامة المصدر مقام فعل الأمر وأن يجري مجراه، ويؤدّي ما يؤدّيه من معنى الأمر، يقول "سيبويه": «وممّا أُجري مُجرى الفعل من المصادر قول الشاعر:

على حينَ ألهى الناسَ جلُّ أمورِهم فَنَدْلاً زُرَيْقُ المال نَدْلَ الثّعالب

كأنّه قال: "اندلْ"» (سيبويه، ١٩٨٣م، ج١: ١١٥-١١٦)، ويقول "ابن جنّي": «فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله بل لأنّ ما ناب عنه جار عندهم مجراه، ومؤدٍّ تأديته» (ابن جنّي، دون تا، ج١: ٢٦٤).

وورد في خُطب نهج البلاغة المصدر النائب عن فعل الأمر في عشرة (١٠) مواضع، والمصدر في أكثرها متّفق مع فعله في اللفظ، نحو قول الإمام عليه السلام: قول الإمام عليه السلام: «فَمَهْلاً، لاَ تَعُدْ لِمِثْلِهَا، فَإِنَّمَا نَفَثَ الشَّيْطَانُ عَلَى لِسَانِكَ!» (الخطبة: ١٨٦). ومن نصب المصدر نائباً عن فعله المحذوف، هو ما وقع موقع الدعاء "عليه" أو "له"، ومن الدعاء "عليه" قول أمير المؤمنينَ عليه السلام: «بُعْداً لَهُمْ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ» (الخطبة: ١٨٢)، ومن الدعاء "له"، نحو: «سُقياً مِنك مُحيِيَةً مُرْوِيةً تامّةً عَامَّةً طَيِّبَةً ...» (الخطبة: ١١٤). ومن النادر ورود المصدر النائب عن فعل الأمر غير متّفق مع فعله في اللفظ في كلامه هذا: «وَيْحَكَ إِنّ لِكُلِّ أَجَلٍ وَقْتاً لَا يَعْدُوهُ وَسَبَباً لَا يَتَجَاوَزُهُ» (الخطبة: ١٨٦)، فـ"وَيْحَكَ" مصدر ناب عن فعل الأمر، وهو من المصادر الّتي لم تستعمل أفعالها، وعلّل "ابن جنّي" عدم ورود فعل من "ويح" تجنّباً لاجتماع إعلالين في الفاء والعين. (ابن جنّي، دون تا، ج١: ٣٩٢)

الأمر بصيغة الماضي

يأتي الفعل الماضي ويراد به الطلب والإنشاء لا الخبر وغالباً ما يكون في الدعاء فقال "سيبويه": «واعلمْ أنّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنّما قيل دعاء؛ لأنّه استُعظِم أن يقال: أمر ونهي، وذلك قولك: "اللّهمّ زيداً فاغْفِرْ ذنبه" و"زيداً فأصلِحْ شأنه" و"عمراً لِيَجْزِهِ الله خيراً " وتقول: "زيداً قطع الله يده" ...لأنّ معناه: زيداً ليقطع الله يده» (سيبويه، ١٩٨٣م، ج١: ١٤٢). ويقول "المبرّد": «واعلمْ أنّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي... فأما قولك: "غَفَرَ الله زيداً"، و"رَحِمَ الله زيداً"، ونحو ذلك، فَإنَّ لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب، وإنّما ذلك ليعلم السامع أنّك لاتُخبر عن الله عزّ وجلّ، وإنّما تسأله» (المبرّد، ١٩٩٩م، ج٢: ١٣٢). ويقول "الرضيّ": «واعلمْ أنّ الماضي ينصرف إلى المُستقبل بالإنشاء الطلبيّ: إمّا دعاءً، نحو: "رَحِمَك اللّهُ، وإمّا أمراً، كقول عليّ رضي الله عنه في النهج: "أجزَأ امرؤٌ قرِنَهُ وَآسَى أخَاهُ بِنَفسِهِ"» (الرضيّ، ١٩٨٥م، ج٤: ١٢). جاء الأمر بصيغة الماضي في خطب نهج البلاغة في ثلاثين (٣٠) موضعاً، وفي الدعاء نحو قوله عليه السلام: «وُقِرَ سَمْعٌ لَمْ يَفْقَهِ الوَاعِيَةَ» (الخطبة: ٤)، وفي غير الدعاء مثل قول الإمام عليه السلام: «فَاتَّقَىٰ عَبْدٌ رَبَّهُ، نَصَحَ نَفْسَهُ، قَدَّمَ تَوْبَتَهُ، غَلَبَ شَهْوَتَهُ» (الخطبة: ٦٣).

الفروق الدلاليّة في صيغ الأمر

فعل الأمر: إنّ الأمر بصيغة "افْعَلْ" ... أشدّ من الأمر بصيغة "ليفعلْ"؛ لأنّ المتكلّم يلقي في الأولى بمادّة الفعل إلى المخاطب أمراً إيّاه بإيقاع الفعل، وليس في الثانية ما يُشير إلى الأمر سوى اللام (ابن خالويه، ١٩٤١م: ٤٢). واستعمل العرب صيغة "افعلْ" بكثرة في كلامهم، فمعناه "افعلْ فوراً" وعدم التراخي، وهذا شأن الطلب في الجملة (السكاكيّ، ١٩٨٧م: ١٥٣)، لذلك نرى هذا النمط من الأمر أكثر شيوعاً واستعمالاً في خُطَب نهج البلاغة من غيره من أنماط الأمر الأخرى، خاصّة فيما يتعلّق بالدعوة إلى الجهاد والاستعداد له، مثل قوله عليه السلام: «فَخُذُوا لِلْحَرْبِ أُهْبَتَهَا، وَأَعِدُّوا لَهَا عُدَّتَهَا» (الخبطة: ٢٦)، وقوله عليه السلام: «أُغْزُوهُمْ قَبْلَ أَنْ يَغْزُوكُمْ» (الخبطة: ٢٧)، «إنّ التحريض على الجهاد قد قال فيه الناس فأكثروا وكلّهم أخذوا من كلام أمير المؤمنين عليه السلام» (فائز، ١٤٣٥هـ: ٤٣٣).

صيغة المصدر: ذهب "الزمخشريّ" إلى أنّ إقامة المصدر مقام الفعل فيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد، يقول في قوله تعالى: ﴿**فَضَرْبَ الرِّقَابِ**﴾ (محمّد/٤) و«أصله: "فاضربوا الرقاب ضرباً" فحُذف الفعل، وقُدّم المصدر فأُنيب منابه مضاف إلى المفعول، وفيه "اختصار"

مـع إعطـاء معنى"التوكيـد"؛ لأنّـك تـذكر المصـدر وتـدلّ علـى الفعـل بالنصـبة الـتي فيـه» (الزمخشريّ، ٢٠٠٩م: ١٠١٧). ويقول "ابن أثير": «وإنّما يُفعل ذلك لضرب مِن المبالغة والتّوكيد كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد المصدريّ» (ابن الأثير، دون تا، ج٢: ٢٨٩)، نحو قول الإمام علي عليه السلام: «فَصَمْداً صَمْداً حَتّى يَنْجَلِيَ لَكمْ عَمُودُ اَلْحَقّ» (الخطبة: ٢٠٨)، "فصمداً" مصدر، والمصدر أقوى وأثبت من الفعل، ثمّ أنّ المصدر هو الحدث المجرّد والفعل هو الحدث المقترن بالزمن فالإمام عليه السلام حين أمر بالمصدر أراد الدوام واللزوم، «فاستحسنَ حذف الفعل في بعض المواضع، إمّا إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدُّد، أي الفعل .. أو لكون الكلام ممّا يُستحسن الفراغ منه بالسرعة» (الرضي، ١٩٩٦م، ج١: ٣٠٦-٣٠٧).

اسم الفعل: إنّ أهمّ دلالة لاسم الفعل هي الإيجاز، ونوع من المبالغة والاختصار، قال "ابن يعيش": «والغرض منها الإيجاز والاختصار، ونوع من المبالغة، ولولا ذلك، لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها، ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة، والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة... [فهذا] دليل على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار، وأمّا المبالغة فإنّ قولنا: "صه"،

أبلغ في المعنى من "اُسْكتْ" وكذلك البواقي» (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ج٣: ٣-٤) مثل قول أمير المؤمنين عليه السلام: «فَعَلَيْكُمْ بِالْجِدِّ وَالْاِجْتِهادِ، وَالتَّأهُّبِ وَالْاِسْتِعْدادِ، وَالتَّزَوُّدِ فِى مَنْزِلِ الزّادِ» (الخطبة: ٢٢٥) واستعمل عليه السلام اسم الفعل "عَلَيْكمْ" لتوكيد المعنى؛ لأنّ «معاني أسماء الأفعال، أمراً كانت أو غيره أبلغ وآكد مِن معاني الأفعال الّتي يقال إنّ هذه الأسماء بِمعناها، أمّا ما كانَ مصدراً في الأصل.. وأمّا الظرف والجارّ والمجرور.. وكذا، كانَ أصل "عليك زيداً: وَجب عليك أخذ زيد، وإليك عنّي: أي ضمَّ رحلك وثقلك إليك واذهبْ عنّي، ووراءك أي: تأخَّرْ وراءك، فَجرى في كلّها الاختصار لغرض التأكيد» (الرضيّ، ١٩٩٦م، ج٣: ٨٩).

صيغة الماضي: قد يستخدم المتكلّم الجملة الخبريّة التي فعلها ماضٍ مكان الجملة الإنشائيّة الطلبيّة التي تدلّ على الدعاء، للدلالة على تحقيق وقوع مضمون الجملة، لإدخال السرور إلى نفس المخاطب، (السكاكيّ، ١٩٨٧م: ٣٢٤-٣٢٥) ويقول "ابن جنّي": «ونحو مِن ذلك، لفظ الدعاء ومجيئه على صورة الماضي الواقع، نحو: "أيّدَك الله"، و"حَرَسَك الله"، إنّما كان ذلك تحقيقاً له، وتفاؤلاً بوقوعه، أنّ هذا ثابت بِإذن الله، وواقع غير ذي شكّ. وعلى ذلك

يقول السامع للدعاء إذا كان مُريداً لمعناه: وَقَعَ إنْ شاء الله، ووَجبَ لا محالة أن يقع ويجب» (ابن جنّي، دون تا، ج٣: ٨٥٦). مثل قول الإمام عليّ عليه السلام وهو يسأل المغفرة لنفسه وللنّاس قبل موته: «غَفَرَ اللّهُ لي وَلَكُمْ» (الخطبة: ١٤٩)، فالمراد كأنّ الغفران قد حصل حقّاً، ولذلك استعمل لفظ الفعل الماضي على التقرير والتحقيق. ومثل قوله: «فَرَحِمَ اللّهُ امْرَأً نَزَعَ عَنْ شَهْوَتِهِ وَقَمَعَ هَوَى نَفْسِهِ» (الخطبة: ١٧٧). وقد يستعمل في الدعاء عليه، كقوله عليه السلام في دعائه على "عمرو بن العاص": «وَخَزِيَتْ أَمَانَةُ الْمُبْتَاعِ» (الخطبة: ٢٦)، ومثل قوله في شأن "مصقلة بن هبيرة الشيباني" (ابن أبي الحديد، ٢٠٠٧م، ج٣: ٧٧): «قَبَّحَ اللّهُ مَصْقَلَةَ فَعَلَ فِعْلَ السّادَةِ وفَرَّ فِرَارَ الْعَبِيدِ» (الخطبة: ٤٤)، وقد يُستعمل الفعل الماضي للحصول على الدلالة على إظهار الرغبة والحرص في وقوع الفعل وتحقّقه، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «أَبْدَلَنِيَ اللّهُ بِهِمْ خَيْراً مِنْهُمْ وَأَبْدَلَهُمْ شَرّاً مِنّي» (الخطبة: ٦٩)، فكأنّ الأمر المطلوب واقع لديه؛ ولهذا استعمل الماضي الذي يفيد ثبوت الحدث ووقوعه.

الدلالات المختلفة لصيغ الأمر في خُطب نهج البلاغة

الدلالة الحقيقيّة للأمر في خطب نهج البلاغة:

إنّ كثيراً من الخطباء والأدباء عند كتابتهم عمّا يدور في خواطرهم، يميلون إلى الدلالات المجازيّة للأمر، لما لها من تأثير في النفس والمشاعر والأحاسيس والعدول بها عمّا هو مألوف وتقريريّ، ولكن ليس من المانع أن ينال الخطباء والأدباء في موضوعاتهم الدلالة الحقيقيّة للأمر في نصوصهم الأدبيّة وخطاباتهم، وهي أن يتوجّه الأمر من الأعلى إلى الأدنى على سبيل الإيجاب. (السيوطي، ٢٠٠٨م، ج١: ٣٣٥)

ورد في خطب نهج البلاغة واحد وخمسين (٥١) أمراً في دلالته الحقيقيّة، وهذا يشكّل (٩٪) من مجموع الأمر في خُطب نهج البلاغة، ومن نماذجه:

- مثل قول الإمام عليه السلام حيث يأمر أصحابه بمواصلة القتال وعدم تركه: «فَأَقِيمُوا عَلَى شَأْنِكُمْ، وَالْزَمُوا طَرِيقَتَكُمْ، وَعَضُّوا عَلَى الْجِهَادِ بِنَوَاجِذِكُمْ» (الخطبة: ١٢١).

- وأيضاً أمْره عليه السلام، أصحابه بأن يجعلوا "ابن عبّاس" هو الحكم، ثمّ أمرهم باغتنام الفرص والدفاع عن أطراف البلاد الإسلاميّة (ابن أبي الحديد، ٢٠٠٧م، ج٧: ٢٠٦) «فَادْفَعُوا فِي

صَدْرِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ بِعَبْدِ اللهِ بْنِ الْعَبَّاسِ، وَخُذُوا مَهَلَ الأَيَّامِ، وَحُوطُوا قَوَاصِيَ[١] الإِسْلاَمِ» (الخطبة: ٢٤٢).

– «فَقَدْ أَقَرَّ بِالبَيْعَةِ، وَادَّعَى الوَلِيجَةَ[٢]، فَلْيَأْتِ عَلَيْهَا بِأَمْرٍ يُعْرَفُ، وَإِلاَّ فَلْيَدخُلْ فِيمَا خَرَجَ مِنْهُ» (الخطبة: ٨): أوجبَ عليه السلام "الزبير"على العودة إلى البيعة، وإبطال نقضها. (ابن أبي الحديد، ٢٠٠٧م، ج١: ٢٣٠)

– وأمْره بمهاجَمة "معاوية": «وَعَلَيْكُمْ بِهذَا السَّوَادِ الأَعْظَمِ، وَالرِّوَاقِ المُطَنَّبِ[٣]» (الخطبة: ٦٥): كان"معاوية" قد أقام خيمة في معركة "صفّين" اجتمع حولها العسكر، فأمر الإمام بالهجوم عليه. (ابن أبي الحديد، ٢٠٠٧م، ج٣: ١١٠)

الدلالات المجازية للأمر في خطب نهج البلاغة:

إنّ أسلوب الأمر كغيره من الأساليب الإنشائيّة الأخرى كثيراً ما يخرج عن دلالته الحقيقيّة التي أقرّها النحاة، وهو طلب الفعل من الأعلى للأدنى على وجه الإيجاب والإلزام، وتتولّد منه الدلالات المجازيّة تُدرك من سياق الكلام وقرائن الأحوال؛ وهي تعكس مواقف شعوريّة للمتكلّم، ويعبّر القائل بذلك عن عواطفه وخوالجه التي تدور في نفسه وتكشف خبايا ما يدور في أحشائه فيأتي تعبيره مُوحياً يدخل في القلوب ويخاطب العواطف فيتأثّر السامع وتتحقّق الفائدة المرجوّة من كلامه.

هذه الدلالات المجازيّة كثيرة، والحاكم فيها هو الذوق، ولعلّ صاحب"عروس الأفراح" أكثر من حشدوا تلك الدلالات، وقد أوصل الدلالات إلى خمس وعشرينَ (٢٥) دلالة (السبكي، ٢٠٠٣م، ج١: ٤٦١-٤٦٨).

إنّ الدلالات التي تدلّ عليها صيغ الأمر لا يمكن عزل بعضها عن بعض عزلاً كاملاً، إنّما هي معانٍ تتداخل وتتشارب، فإنّ أي أسلوب إنشائيّ سواء كان أمراً أم غيره يُفيد مجموعة من الدلالات المتقاربة المتداخلة يثيرها الأسلوب في النفس المتلقّية، وهي دلالات شعوريّة أو

---

١. قواصي الإسلام: أطرافه (نهج البلاغة، تحقيق فارس الحسّون: ٤٧٤).

٢. الوَلِيجة: الدّخيلة وما يُضمر في القلب ويكتم (نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: ٥٦٨).

٣. الرِّوَاق المُطَنّب: الرواق ككتاب وغراب: الفسطاط، والمُطَنّب: المشدود بالأطْنَاب جمع طُنُب ـ بضمّتين ـ وهو حبل يشدّ به سُرَادِقُ البيت (نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: ٥٨٤).

نفسيّة، ولهذا فقد نجد اختلافاً في تسمية هذا الدلالات أو تعيينها بين العلماء؛ لأنّها أمور ذوقيّة نفسيّة متقاربة (دراز، ١٩٨٦م: ١٦-١٧).

الجدول (٢)

الدلالة المجازيّة	عدد الأمر	النسبة المئويّة التقريبيّة
الندب	١٨٣	٣٦٪
النصح والإرشاد	٩٨	١٩/٢٥٪
الدعاء	٨٩	١٧/٥٪
التحذير	٥١	١٠٪
التنبيه	٤٢	٨/٢٥٪
الاعتبار	٢٤	٤/٧٥٪
الإهانة	٧	١/٢٥٪
الإباحة	٣	٠/٥٪
الالتماس	٣	٠/٥٪
التخيير	٢	٠/٥٪
التعجيز	٢	٠/٥٪
الإنذار	٢	٠/٥٪
التهديد	١	٠/٢٥٪
التكوين	١	٠/٢٥٪
المجموع	٥٠٨	١٠٠٪

ويُلاحَظ من الجدول أنّ الأمر ورد في خطب نهج البلاغة خمسمائة وثماني (٥٠٨) مرّات في دلالاته المجازيّة، وهذا يشكّل (٩١٪) من مجموع الأمر في خطب نهج البلاغة، ثمّ إنّه قد ظهر بعد رصد جميع الدلالات التي خرج إليها الأمر في خطب نهج البلاغة أنّ الإمام عليه السلام نوّع في أنواع الدلالات، ولم يقتصر على دلالة واحدة، بينما يُلاحَظ أنّ هناك ثلاث (٣) دلالات ترد بكثرة، وهي: الندب، والنصح والإرشاد، والدعاء.

وقد جاءت دلالات أخرى، ولكنّها لم تكثر كثرة هذه الدلالات، وتلك مثل: التحذير، والتنبيه، والاعتبار، والإهانة، والإباحة، الالتماس، والتخيير، والتعجيز، والإنذار، التهديد، والتكوين، ومن الطبيعيّ أن يحظى الندب، والنصح والإرشاد، بنسبة عالية من حيث ورود

الأمر فيهما، ويرجع ذلك إلى أنّ هاتينِ الدلالتينِ من أكثر الدلالات تطرُّقاً عند الإمام عليّ عليه السلام؛ حيث إنّه إمام المسلمين وموجِّههم في شؤون الدنيا والعقبى، وخاصّة فيما يتعلّق بالزهد وترك الدنيا والاستعداد للآخرة، وإنّه لم يألُ جهداً في دعوة الناس إلى الزهد، وفي خُطَبه الشريفة قد استخدم صيغ الأمر المختلفة لهذه الدعوة وغيرها.

لقد اختلفت تراكيب الدعاء التي استعملت في الأدعية الواردة في نهج البلاغة، فاشتملت على صيغ مختلفة، منها الأمر الخارج إلى الدعاء مجازاً، لعلّ كثرة هذا الخروج راجعة إلى أنّ الدعاء قد شكّل وسيلة ناجحة لتوجيه الأمّة وتبليغها بما ينبغي أن تكون عليه من تصفية القلوب وصلاح الأعمال، فهو أسلوب غير مباشر، ولكنّ نتائجه فعّالة، وهو المفضّل والمؤثّر أكثر في التبليغ.

ومن خلال هذا العرض يتّضح لنا أنّ الأمر بدلالاته المجازيّة كان شائعاً في خطب نهج البلاغة، وسأبدأ بتحليل أكثرها شيوعاً فيها:

١. الندب:

لغة: «وَنَدَبَ القوم إلى الأمر يندبهم ندباً: دعاهم وحثَّهم .. الجوهري: نَدَبَه للأمر فانتدَبَ لَه أي دَعاه لَه فَأجابَ» (ابن منظور، دون تا: ٤٣٨٠).

اصطلاحاً: «والندب كلّ ما في فعله ثواب، وليسَ في تركه عقاب، كقوله: ﴿**اُذْكُرُوا اللهَ كَثِيراً**﴾ (الأحزاب: ٤١)» (الحسنيّ العلويّ، ١٩٩٢م، ج١: ٤١٠-٤١١).

وهو قريب مِن النصح والإرشاد؛ لاشتراكهما في طلب تحصيل المصلحة، غير أنّ الندب لمصلحة أخرويّة، والإرشاد لمصلحة دنيويّة (عبّاس، ١٩٩٧م: ١٥٣).

استخدم الإمام عليه السلام الأمر في دلالة الندب-حسب ما فهمته- مائة وثلاث وثمانين (١٨٣) مرّة، ومن الطبيعيّ أن تحظي هذه الدلالة بنسبة عالية من حيث ورود الأمر فيها، ويرجع ذلك إلى الندب من أكثر الدلالات تطرّقاً عند الإمام إذ هو مُرشدهم في تحصيل المصلحة الأخرويّة.

ومن أمثلة هذه الدلالة: قول الإمام عليه السلام:

- «تَزَوَّدُوا فِي الدُّنْيَا مِنَ الدُّنْيَا مَا تَحُوزُونَ بِهِ أَنْفُسَكُمْ غَداً» (الخطبة: ٢٨)، فيدعوهم عليه السلام إلى أن يتّخذوا زاداً في الدنيا بما فيها بأن يتصَدّقُوا بما أعطاهم اللّه منها، ويحفظوا بهذه وأمثالها أنفسهم من النّار.

«تَعَاهَدُوا أَمْرَ الصَّلَاةِ، وَحَافِظُوا عَلَيْهَا، وَاسْتَكْثِرُوا مِنْهَا، وَتَقَرَّبُوا بِهَا» (الخطبة: ١٩٢): دَعا عليه السلام لتعاهُد أمر الصلاة، والمُحافَظة عليها، والتقرُّب بها إلى اللّه.

– وقوله في اغتنام فرصة الحياة: «فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُ مِنْكُمْ فِي أَيَّامِ مَهَلِهِ، قَبْلَ إِرْهَاقِ أَجَلِهِ، وَفِي فَرَاغِهِ قَبْلَ أَوَانِ شُغُلِهِ، وَفِي مُتَنَفَّسِهِ قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذَ بِكَظَمِهِ» (الخطبة: ٨٥) نَصَحَ عليه السلام بالعمل للقادر منّا في أيّام الحياة ومدّة البقاء.

– وأيضاً قوله عليه السلام في الدعوة إلى الاستعداد للموت: «فَعَلَيْكُمْ بِالْجِدِّ وَالِاجْتِهَادِ، وَالتَّأَهُّبِ وَالِاسْتِعْدَادِ، وَالتَّزَوُّدِ فِي مَنْزِلِ الزَّادِ» (الخطبة: ٢٢٥) نَصَحَهم عليه السلام بالإعداد للموت عُدّته، وأوصاهم بما ينفعهم بأن يُشمّروا عن سواعد الجدّ في العمل الصالح.

٢. النصح والإرشاد:

أرشده اللّه وأرشده إلى الأمر ورَشّده: هداه، وأرشده غيره: هداه وسَدّدَه إلى الرشاد (ابن منظور، دون تا: ١٦٤٩)، وهو الطلب الذي لا تكليف ولا إلزام فيه، «وإنّما هو طلب يحمل بين طيّاته معنى النصيحة والموعظة والإرشاد» (عبدالله، ٢٠٠٠م: ٣٤).

وقد يخرج الأمر عن دلالته الحقيقيّة إلى دلالة النصح والإرشاد حين يُستعمل «في سياق التعليم وبيان ما ينبغي فعله» (العاكوب، ١٩٩٣م، ج١: ٢٥٧)، كقوله تعالى في شأن كتابة الدين والإشهاد: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ (البقرة/٢٨٢).

ورد الأمر لدلالة النصح والإرشاد ثمانية وتسعينَ (٩٨) مرّة في خطب نهج البلاغة:

– كإرشاداته وتعليماته الحربيّة إلى ابنه "محمّد بن الحنفيّة" لمّا أعطاه الراية يوم الجمل (ابن أبي الحديد، ١٩٩٦م، ج١: ٢٤١)، وهي خبرة طويلة في الحروب المختلفة: «عَضَّ عَلَى نَاجِذِكَ أَعِرِ اللَّهَ جُمْجُمَتَكَ تِدْ فِي الْأَرْضِ قَدَمَكَ ارْمِ بِبَصَرِكَ أَقْصَى الْقَوْمِ وَغُضَّ بَصَرَكَ» (الخطبة: ١١).

– ومثل إشارته إلى "عمر بن الخطّاب" – لمّا استشاره في الشُّخُوص للقتال بأن يبقى في مكانه، ويبعث الجيش إلى المعركة (ابن أبي الحديد، ١٩٩٦م، ج٥: ٦٨): «فَكُنْ قُطْباً، وَاسْتَدِرِ الرَّحَا بِالْعَرَبِ، وَأَصْلِهِمْ دُونَكَ نَارَ الْحَرْبِ» (الخطبة: ١٤٦).

– ومن نصائحه أيضاً: «وَلْيَخْزُنِ الرَّجُلُ لِسَانَهُ فَإِنَّ هَذَا اللِّسَانَ جَمُوحٌ بِصَاحِبِهِ» (الخطبة: ١٧٧)، فأرشدَ عليه السلام النّاس أن يحفظوا لسانهم عن التعدّي به على الغير، ويحفظوه عن الثرثرة، وكلّ ما يُؤذي.

٣. الدعاء:

«وهو كلام إنشائيّ دالّ على الطلب مع خضوع ويسمَّى سؤالاً» (التهانوي، ١٩٩٦م، ج١: ٧٨٥). بحثه "سيبويه" فقال: «اعلمْ إنّ الدعاء بمنزلة "الأمر" و"النهي" وإنّما قيل: "دعاء"؛لأنّه استعظم أن يقال: "أمر"و"نهي" وذلك قولك" اللّهمّ زيداً فاغفرْ ذنبه"» (سيبويه، ١٩٨٣م: ١٤٢/١). وسمّاه "ابن قتيبة" و"ابن فارس" المسألة (ابن فارس، ١٩٩٧م: ٢٩٨) وإنّه: «طلب الفعل على سبيل التضّرع» (القزويني، ٢٠٠٣م: ١١٧). و«يكون من الأدنى إلى الأعلى» (التفتازاني، دون تا، ج٢: ٣٢٠)، نحو قوله تعالى: ﴿**رَبِّ اغْفِرْ لي**﴾.

وقد وَرَدَ الأمر لدلالة الدعاء تسع وثمانين (٨٩) مَرّة في خُطَب نهج البلاغة، ويكون جملةً من العبد لربّه:

– مثل دعاءه في الاستسقاء: «اللَّهُمَّ فَاسْقِنَا غَيْثَكَ. اللَّهُمَّ انْشُرْ عَلَيْنَا غَيْثَكَ وَبَرَكَتَكَ، وَرِزْقَكَ وَرَحْمَتَكَ، وَاسْقِنَا سُقْيَا نَافِعَةً مُرْوِيَةً مُعْشِبَةً» (الخطبة: ١٤٣)، فسألَ عليه السلام من اللّه المطر، ثُمّ عَادَ إلى طلب أنواع ما يطلب منه سبحانه بأتمّ ما ينبغي على الوجه الذي ينبغي.

– ومن أمثلة دعاءه ما وَرد في حقّ النبيّ: «اللَّهُمَّ اقْسِمْ لَهُ مَقْسَماً مِنْ عَدْلِكَ، وَاجْزِهِ مُضَعَّفَاتِ الْخَيْرِ مِنْ فَضْلِكَ. اللَّهُمَّ أَعْلِ عَلَى بَنَاءِ الْبَانِينَ بَنَاءَهُ، وَأَكْرِمْ لَدَيْكَ نُزُلَهُ، وَشَرِّفْ عِنْدَكَ مَنْزِلَهُ، وَآتِهِ الْوَسِيلَةَ، وَأَعْطِهِ السَّنَاءَ وَالْفَضِيلَةَ، وَاحْشُرْنَا فِي زُمْرَتِهِ» (الخطبة: ١٠٥)، فدَعا عليه السلام للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، أن يُضاعف له فضله وإحسانه أضعافاً مُضاعفة فوق ما يستحقّ، ويرفع شأنَه فوق كلّ أصحاب الشأن من الأنبياء فَما دونهم، ويُكرمه أجلّ كرامة وأفضلها، ويجعله عنده في أشرف المنازل، ويُلحقه به.

– ومن هذه الدلالة دعاءه على أصحابه المُذبذبينَ بصيغة الأمر والماضي: «فَأَبْدِلْنِي بِهِمْ خَيْراً مِنْهُمْ، وَأَبْدِلْهُمْ بِي شَرّاً مِنِّي، اللَّهُمَّ مِثْ قُلُوبَهُمْ كَمَا يُمَاثُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ» (الخطبة: ٢٥). وقوله: «أَبْدَلَنِي اللّهُ بِهِمْ خَيْراً لي مِنْهُمْ، وَأَبْدَلَهُمْ بِي شَرّاً لَهُمْ مِنِّي» (الخطبة: ٦٩)، فتَضَرَّعَ عليه السلام إلى اللّه أن يبدله بهم خيراً ممّن يسمعوا كلامه، ويستجيبوا له، كما دَعا أن يبعث بدله قائداً أشرَّ منه بنظرهم؛ لَأَنَّهُم يعتبرونه مصدر قلق لَهُم وإزعاج.

٤. التحذير:

«"حذر" الحاء والذال والراء أصل واحد، وهو من التحرُّز والتقيُّظ» (ابن فارس، ١٩٧٩م، ج٢: ٣٧)، و«التحذير: التخويف» (ابن منظور، دون تا: ٤٣٣٢)، والتهديد بالشرّ، ويقول "الشوكاني" صاحب تفسير "فتح القدير" في إظهار المعنى الثاني للأمر في الآية: ﴿**وَاتَّقُواْ اللَّهَ واعْلَمُواْ أَنَّكُم مُّلَاقُوهُ**﴾

(البقرة/٢٢٣)، «قوله "واتّقوا اللّه" فيه تحذير عن الوقوع في شيء من المُحرّمات» (الشوكاني، ٢٠٠٧م، ج١: ٣١٢)، فعَدّ "الشوكاني" التحذير غرضاً بلاغيّاً يخرج إليه الأمر.

ورد الأمر في دلالة التحذير إحدى وخمسينَ (٥١) مرّة، في خطب نهج البلاغة:

– مثل قوله: «فَاتَّقُوا اللّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِعَيْنِهِ، وَنَوَاصِيكُمْ بِيَدِهِ، وَتَقَلُّبُكُمْ فِي قَبْضَتِهِ» (الخطبة: ١٨٤)، فحذّرهم عليه السلام من معصية اللّه الّذي يراهم ويعلم تصرُّفاتهم، وقادرعليهم وقاهر لهم.

– وأيضاً تحذيره عليه السلام من العيب والغيبة، باعتبار ما يعلم الإنسان من عيب نفسه: «فَلْيَكْفُفْ مَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ عَيْبَ غَيْرِهِ لِمَا يَعْلَمُ مِنْ عَيْبِ نَفْسِهِ» (الخطبة: ١٤٠).

٥.التنبيه:

«نَبّهه، وأنبهه من النوم فَتنبّه، وانتبه، وانتبه من نومه: استيقظَ، والتنبيه مثله... ونبّهه من الغفلة فانتبه وتَنبّه: أيقظه. وتَنبّه على الأمر: شَعَر به... ونَبّهتُه أنا: رفعتُه من الخمول» (ابن منظور، دون تا: ٤٣٣٢).

ورد فعل الأمر "اعلَمُوا" في سياقه القرآني كثيراً يحمل هذه الدلالة، مثل قوله تعالى: ﴿**وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ**﴾ (الأنفال/٤١)، فالفعل "اعلَمُوا" في سياقه يحمل معنى التنبيه على رعاية العمل والاهتمام بشأن المنبّه عليه، (ابن عاشور، ١٩٨٤م، ج١٠: ١٠٦-١٠٧) وهكذا يكون الأمر في خُطَب نهج البلاغة، ووَرَدَ الأمر فيها لدلالة التنبيه في اثنين وأربعينَ (٤٢) موضعاً، ويكون معظمه بـ"اعلَمُوا":

– مثل قوله عليه السلام يُنبّه النّاس على أنّ هذا الجلد الرقيق لا يقوى على جمرة صغيرة، فكيف يتَحمَّل عذاب النار، فنَصَحَنا برحم نفوسنا بترك المعاصي وهجر السيّئات: «وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ لِهَذَا الْجِلْدِ الرَّقِيقِ صَبْرٌ عَلَى النَّارِ فَارْحَمُوا نُفُوسَكُمْ فَإِنَّكُمْ قَدْ جَرَّبْتُمُوهَا فِي مَصَائِبِ الدُّنْيَا» (الخطبة: ١٨٤).

– ومنها قوله عليه السلام: « وَاعْلَمُوا أَنَّ مَجَازَكُمْ عَلَى الصِّرَاطِ وَمَزَالِقِ دَحْضِهِ [١]، وَأَهَاوِيلِ زَلَلِهِ، وَتَارَاتِ [٢] أَهْوَالِهِ» (الخطبة: ٨٢) فهذا تنبيه وتذكير بأمر الصراط، وأهواله. وكلّ إنسان لابدّ وأن يمرّ عليه، وهو طريق إلى الجنّة، وإنّه طريق يحتاج إلى تقوى وإيمان.

---

١. مزالق دحضه: الدحض: هو انقلاب الرجل بغتة، فيسقط المارّ، والمزالق: مواضع الزلل والانزلاق. (نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: ٥٩٣)

٢. التارات: النُوَب و الدفعات. (نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: ٥٩٣)

٦. الاعتبار:

حين تُستعمل صيغ الأمر في سياق أخذ العبرة، كقوله تعالى: ﴿**انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ**﴾ (الأنعام/٩٩) (السيوطي، ٢٠٠٨م، ج١: ٣٣٦)، فَدعاهم سبحانه بأن ينظروا نَظر الاعتبار إلى ثمره إذا أثمَرَ وإلى ينعه إذا أينَعَ لَعلّهم يعتبرون بِما يشاهدونه مِن قدرة اللّه في هذا الكون.

وإنّ الدعوة إلى التدُّبر والتأمُّل، والاعتبار في خُطَب نهج البلاغة جاءت أكثرها مُوجِّهة إلى التأمُّل والتفكير والاعتبار في أحوال الأُمم السابقة، وفي أسباب هلاكهم وفيما آلوا إليه حيث حلّ بِهم سخط اللّه وغضبه. وقد يكون هذا التدبُّر والاعتبار في آيات اللّه المبثوثة في الكائنات.

وقد وَرَدَت هذه الدلالة في خُطب نهج البلاغة أربع وعشرين (٢٤) مرّة بِصيغة فعل الأمر:

- نحو دعوته عليه السلام للنّاس إلى التأمُّل في أحوال من مضى مِن المُؤمنينَ قبلهم، ولَفتَ أنظار المخاطبينَ مِن النّاس، وحَثَّهُم أن ينظروا كيف حَقَّقَ الضعفاء أعلى المنازل وأسمى المراتب وصاروا حُكاماً وقادة؟ عندما كانوا على اتّفاق كلمة، ووَحدة هدف، وكيف أنّهُم بعد تلك المرتبة العالية تَهاووا وسَقَطوا وزال الملك عنهم: «فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانُوا حَيْثُ كَانَتِ الْأَمْلَاءُ مُجْتَمِعَةً وَالْأَهْوَاءُ مُؤْتَلِفَةً وَالْقُلُوبُ مُعْتَدِلَةً وَالْأَيْدِي مُتَرَادِفَةً وَالسُّيُوفُ مُتَنَاصِرَةً وَالْبَصَائِرُ نَافِذَةً وَالْعَزَائِمُ وَاحِدَةً أَ لَمْ يَكُونُوا أَرْبَاباً فِي أَقْطَارِ الْأَرَضِينَ وَمُلُوكاً عَلَى رِقَابِ الْعَالَمِينَ فَانْظُرُوا إِلَى مَا صَارُوا إِلَيْهِ فِي آخِرِ أُمُورِهِمْ حِينَ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ وَتَشَتَّتَتِ الْأُلْفَةُ وَاخْتَلَفَتِ الْكَلِمَةُ وَالْأَفْئِدَةُ وَتَشَعَّبُوا مُخْتَلِفِينَ وَتَفَرَّقُوا مُتَحَارِبِينَ وَقَدْ خَلَعَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِبَاسَ كَرَامَتِهِ وَسَلَبَهُمْ غَضَارَةَ نِعْمَتِهِ وَبَقِيَ قَصَصُ أَخْبَارِهِمْ فِيكُمْ عِبَراً لِلْمُعْتَبِرِينَ» (الخطبة: ٢٣٨).

٧. الإهانة:

الإهانة في اللغة مصدر"أهانَه" أي استَخفَّ به، واستحقَرَه.ويقال: رجل فيه مهانة أي ذُلّ وضعف (ابن فارس، ١٩٧٩م، ج٦: ٢١؛ ابن منظور، دون تا: ٤٧٢٤؛ الزمخشري، ١٩٧٩م: ٤٨٩). وهي إظهار ما فيه تصغير المُهان وقلّة المبالاة به، وذلك إذا أُستعملت صيغة الأمر في مقام عدم الاعتداد بِشأن المأمور (الدسوقي، دون تا: ٧٠٦). وذكره "القزويني" (القزويني، ٢٠٠٣م: ١١٧)، و"العلويّ" (العلويّ، ١٩١٤م، ج٣: ٢٨٣).

وفي خُطَب نهج البلاغة قد خرج الأمر إلى دلالة الإهانة في سبعة (٧) مواضع:

– ومن هذه الدلالة: «أُسْكُتْ قَبَحَكَ اللهُ يَا أَثْرَمُ[١]» (الخطبة: ١٨٥)؛ فهذه كلمة استصغار قاله الإمام عليه السلام في مواجهة "البرج بن مسهر الطائي"شاعر مِن شعراء الخوارج رَفَعَ شعارهم "لا حُكم إلّا الله" في وجه الإمام فَعدلَ عن حواره إلى إهانته؛ لأنّه فَقَدَ مفعولَه (ابن أبي الحديد، ٢٠٠٧م، ج٤: ٣٨٩).

٨. الإباحة:

الإباحة في اللغة مصدر"أباحَ"، وأبحتك الشيء: أحلَلته لك ليسَ بِمحظور عليك، فَأمره واسع غير مُضيّق. والمُباح خلاف المحظور؛ (ابن فارس، ١٩٧٩م، ج١: ٣١٥؛ ابن منظور، دون تا: ٣٨٤) إذ يُتْرك للإنسان أن يفعل ما يشاء. وهو أسلوب بلاغيّ يدخل في الأمر، ويُشبه – نوعاً ما – التفويض والتسليم، ولكنّه يتّجه اتّجاهاً بلاغيّاً أكثر حرّيّة وتنوّعاً، بل إنّ وجْهَ الأمر يكاد يطمس فيه، وهذا ما يثيرنا فنّيّاً في جماليّته، كقوله تعالى: ﴿**وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ**﴾ (البقرة/١٨٧). وفي خُطب نهج البلاغة قد ورد الأمر في دلالة الإباحة ثلاث (٣) مرّات:

– كما جَعَلَ عليه السلام سَبَّ الناس لَه جائزاً بَعده، عندما ألجأتهم الضرورة إلى ذلك: «أَلاَ وَإِنَّهُ سَيَأْمُرُكُمْ بِسَبِّي وَالْبَرَاءَةِ مِنِّي; فَأَمَّا السَّبُّ فَسُبُّونِي، فَإِنَّهُ لي زَكَاةٌ، وَلَكُمْ نَجَاةٌ» (الخطبة: ٥٦).

– كما جعل عليه السلام قتل من دعا إلى مفارقة الجماعة والاستبداد بالرأى جائزاً (البحراني، ١٩٩٩م، ج٣: ١٢٧): «أَلاَ مَنْ دَعَا إِلَى هذَا الشِّعَارِ، فَاقْتُلُوهُ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَ عِمَامَتِي هذِهِ» (الخطبة: ١٢٧).

٩. الالتماس:

وأصل الالتماس أن يكون الأمر فيه للمساوي، (السبكي، ٢٠٠٣م، ج١: ٤٦٦) غير أنّه من الأجدر أن يتوسّع فيه قليلاً، فيشمل الطلب من الأعلى إلى الأدنى؛ إذا كانا مُشتركين في البشريّة، وكان على سبيل التلطُّف. وممّا ورد منه قول"هود" عليه السلام في دعوته لقومه مُتلطّفاً في قوله تعالى: ﴿**وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَارًا**﴾ (هود/٥٢).

وفي خُطب نهج البلاغة قد ورد الأمر في دلالة الالتماس ثلاث (٣) مرّات:

---

١. أَثْرَمُ: ساقط الثنيّة من الأسنان (نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: ٦٤٥).

مثل قوله عليه السلام: «اَيُّها النّاسُ اَعينُوني عَلَي اَنفُسِكُمْ» (الخطبة: ١٣٦) فطلبَ عليه السلام معونتهم على أنفسهم بأن يلتزموا الحدود، فيُقيموا الحقَّ والعدلَ ويطبّقوا الشريعة بِحمل أنفسهم عليها.

١٠. التخيير:

لغة من: «خَيّرته بين الشيئين أي: فوّضت إليه الخيار وتخيّر الشيء: اختاره» (ابن منظور، دون تا: ٤١٥٧). وهو الطلب بأن يختار المخاطب بين أمرين أو أكثر قال "سيبويه": «تقول: "كُلْ خبزاً أو تمراً" أي: لا تجمعهما» (سيبويه، ١٩٨٣م، ج٣: ١٨٤)، وهو الدعوة إلى اختيار أمر من اثنين أو ثلاثة أمور، فقد يخرج الأمر عن دلالته الحقيقيّة إلى دلالة مجازيّة يراد به طلب الاختيار «مع امتناع الجمع بين الأمرين أو الأمور التي يطلب إليه أن يختار بينهما» (التفتازاني، دون تا، ج٢: ٣١٣-٣١٤).

وقد وَرَدَت هذه الدلالة في خُطب نهج البلاغة مرّتين (٢) بِصيغة فعل الأمر:

- كقوله، وهو خيّر أصحابه بين أمرين: «قَدِ اِستَطعَمُوكمُ الْقِتَالَ[1] فَأَقِرُّوا عَلَى مَذَلّةٍ وَتَأْخِيرِ مَحَلّةٍ أَوْ رَوُّوا اَلسُّيُوفَ مِنَ اَلدِّمَاءِ تَرْوَوْا مِنَ اَلْمَاءِ» (الخطبة: ١٢٧)، فالإمام عليه السلام يقول لأصحابه: إنّ أهل الشام طَلَبُوا منكم القتال عندما مَنَعوكم من ارتياد المَشرعة، (ابن أبي الحديد، ٢٠٠٧م، ج٢: ١٥٣) وأنتم بين خيارين، إمّا أن تقبلوا بذلك فَترضون بالذُّل والهوان، وتَتَأخّرونَ عن المقام الكريم، وإمّا أن تسقوا السيوف من دمائهم، عندها تسقون من الماء.

١١. التعجيز:

التعجيز: التثبيط، وذلك إذا نَسبته إلى العجز، وأعجزت فلاناً وعاجزته، جعلته عاجزاً (ابن منظور، دون تا: ٢٨١٧؛ ابن فارس، ١٩٧٩م، ج٣: ٨٨٤). وفي اصطلاح البلاغيّينَ: هُو الطلب بِما لا يقدر عليه المُخاطب ليُظهر عجزه. (التفتازاني، دون تا، ج٢: ٣١٤؛ دراز، ١٩٨٦م: ٢٨)

كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾ (البقرة/٢٣)، فَليسَ المُراد بالأمر في هذه الآية الأمر على وجه التكليف بالإتيان بِسورة من مثله، وإنّما المُراد إظهار عجزهم عن الإتيان بمثلها.

في خُطَب نهج البلاغة أفاد الأمر دلالة التعجيز مرّتين (٢)، مثل هذا الأمر: «ذَلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ وَلَنْ يَنْطِقَ وَلَكِنْ أُخْبِرُكُمْ عَنْهُ» (الخطبة: ١٥٩)، فأرادَ عليه السلام بهذا الأمر أن يظهر عجزهم أن يجعلوا القرانَ ينطق ويَتَكلّم؛ لأنّه لا لسان له ولكن ينطق عنه من خُوطبَ به وفهمَ أحكامه.

---

١. اِسْتَطْعَمُوكُمُ القِتَال: طلبوا منكم أن تطعموهم القتال، كما يقال «فلان يستطعمني الحديث» أي يستدعيه مني (نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: ٥٨١).

١٢. الإنذار:

الإنذار في اللغة مصدر" أنذَرَه". «وَأنذَرَه بالأمر إنذاراً ونُذراً، عن"كراع واللحيانيّ": أعلَمهُ، والصحيح أنّ النُّذر الاسم والإنذار المصدر. وأنذَره أيضاً: خَوَّفه وحَذَّره» (ابن منظور، دون تا: ٤٣٩٠)، و«الإنذار: الإبلاغ، ولا يكاد يكون إلّا في التخويف» (ابن فارس، ١٩٧٩م، ج٥: ٤١٤)، وهو يتحقّق حين تستعمل صيغة الأمر في مقام الإعلام والتخويف، ومنه قوله تعالى: ﴿**قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ**﴾ (إبراهيم: ٣٠).

وفي خُطَب نهج البلاغة أفاد الأمر دلالة الإنذار في موضعين (٢)، ومنهما: «أَلاَ فَتَوَقَّعُوا مَا يَكُونُ مِنْ إِدْبَارِ أُمُورِكُمْ، وَانْقِطَاعِ وُصَلِكُمْ، وَاسْتِعْمَالِ صِغَارِكُمْ» (الخطبة: ٢٣٣)، فأنذَرَهم عليه السلام الأحوال الرديئة المُستقبلة المُضادّة لمصالح العالم الّتي يجمعها سوء التدبير وتفرُّق الكلمة.

١٣. التهديد:

التهديد في اللغة التخويف والوعيد. (ابن منظور، دون تا: ٤٦٣١) وذلك في اصطلاح البلاغيّينَ إذا أُستُعملت صيغة الأمر في مَقام عدم الرضا بالمأمور به، (الدسوقي، دون تا: ٧٠٢؛ الصعيدي، ١٩٩٩م، ج٢: ٤٧؛ وعرفه، ١٩٨٤م، ج٢: ٧٥) فهو يتحقَّقُ إذا كان الآمِر قد أمر بما هو غير راضٍ عنه، كقوله تعالى: ﴿**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ (فصلت: ٤٠)، و«ليس المُراد أمرهم بكلّ عمل شاءوا بل الأمر هنا يُفيد التهديد، بدليل قوله سبحانه "إنّه بما تعملون بصير"، وسرّ بلاغة التعبير بالأمر في مقام التهديد أنّ الله سبحانه لِشدّة غضبه عليهم، كأنّه يأمرهم بما يُوجب عقابَهم لينكل بهم أشدّ تنكيل» (عرفة، ١٩٨٤م، ج٢: ٧٥).

جاء فعل من أفعال الأمر في خطب نهج البلاغة دالّاً على التهديد والتنفير: «وَاللَّهِ إِنَّ امْرَأً يُمَكِّنُ عَدُوَّهُ مِنْ نَفْسِهِ يَعْرُقُ لَحْمَهُ[١] وَيَهْشِمُ عَظْمَهُ وَيَفْرِي جِلْدَهُ[٢] لَعَظِيمٌ عَجْزُهُ ضَعِيفٌ مَا ضُمَّتْ عَلَيْهِ جَوَانِحُ صَدْرِهِ[٣] أَنْتَ فَكُنْ ذَاكَ إِنْ شِئْتَ» (الخطبة: ٣٤)، فأمَرَهُم عليه السلام أن يكونوا ذلك المرء الّذي وَصَفَه بالعجز والضعف أمام العدُوّ أمراً على سبيل التهديد والتنفير.

---

١. يَعْرُقُ لَحْمَهُ: يأكل حتّى لا يبقى منه شيء على العظم (نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: ٥٧٨).

٢. فَرَاه يَفْريه: مَزّقَهُ يمزقه (نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: ٥٧٨).

٣. ماضُمّت عليه الجوانح: هو القلب، وما يتبعه من الأوعية الدموية، والجوانح: الضلوع تحت الترائب، والترائب: ما يلي التَّرْقُوَتَينِ من عَظْم الصدر (نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: ٥٧٨).

١٤. التكوين:

الكون: الحدث، وقد كانَ كوناً وكينونة، وكوَّنَ الله الشيء: أحدَثَه، والله مُكوِّن الأشياء يُخرجها مِن العدم إلى الوجود، (ابن منظور، دون تا: ٣٩٥٩-٣٩٦٠) وفي اصطلاح البلاغيينَ: «التكوين إنشاء من عدم لِوجود» (التفتازاني، دون تا، ج٢: ٣١٧).

وفي خُطَب نهج البلاغة أفاد الأمر دلالة التكوين في موضع واحد: «يَقُولُ لِمَنْ أَرَادَ كَوْنَهُ كُنْ فَيَكُون» (الخطبة: ٢٣٢)، فهو أمر مِن الله لإيجاد الكائنات مِن العدم فوراً.

النتائج

يُمكن إجمال أهمّ الاستنتاجات التي تمّ تأكيدها خلال هذا البحث:

١.كان الميل إلى اعتماد الأساليب الطلبيّة ـ خاصّة الأمر ـ من أهمّ الخصائص الشكليّة البارزة في خُطب نهج البلاغة، ذلك؛ لأنّها تمنح المتكلّم حريّة، ومجالاً واسعاً للتعبير والإقناع والتأثير باللجوء إلى استعمال هذه الأساليب، وهذه الحريّة والمجال ما يُلاحظ في تعدُّد دلالات الأمر من أمر حقيقيّ إلى دلالات مجازيّة. وقد ورد خمسمائة وتسعة وخمسونَ (٥٥٩) أمراً في خطب نهج البلاغة، وكان هذا الورود بطرق مختلفة ونسب متفاوتة بين أساليب الأمر التي جاء بها الإمام علي عليه السلام في خطبه. وأمّا فعل الأمر الظاهر المسند إلى المخاطب فهو الأكثر استعمالاً في خُطب نهج البلاغة، وهو في أربعمائة وأربعة وسبعينَ (٤٧٤) موضعاً، وهذه الكثرة من باب الوصول المباشر إلى ما يريد الإمام عليه السلام، حيث إنّ فعل الأمر هو أمّ باب الأمر، والأسلوب الأكثر دوراناً بين عامّة النّاس، وخاصّتهم في تعيين طلب ما يحتاجون. ومن ناحية المستوى الدلاليّ أنّه أشدّ من المضارع المقترن بلام الأمر؛ لأنّ المتكلّم فيه يُلقي مادّة الفعل إلى المُخاطب أمراً إيّاه بإيقاع الفعل بينما ليس في المضارع المقترن بلام الأمر ما يُشير إلى الأمر سوى اللام. وقد ورد المضارع المقترن بـ"لام الأمر" تِسع وثلاثينَ (٣٩) مرّة. وأمّا اسم الفعل فقد ورد استعمال بعض أسماء الأفعال في خطب نهج البلاغة ستّ (٦) مرّات، فَجرى في كلّها الاختصار لغرض التأكيد. وقد ورد فيها استعمال المصدر النائب عن فعل الأمر ثماني (٨) مرّاتٍ، وذلك لغرض التاكيد والاختصار والإغراء بالفعل. وقد جاء الأمر بصيغة الماضي في خطب نهج البلاغة في تسعة وعشرينَ (٢٩) موضعاً، ويكون غالباً في

الدعاء له، والدعاء عليه، وسبب هذا الاستعمال أنّ الفعل الماضي يعطي تحقيقاً بوقوع الطلب وهذا في حقيقته يناسب أسلوب الدعاء الذي يراد منه تحقيق المدعوّ به.

٢. ورد في خطب نهج البلاغة تسعة وأربعون (٥١) أمراً في دلالته الحقيقيّة، وهو طلب حدوث الفعل على سبيل الاستعلاء والإلزام، ويكون غالباً في التأهُّب للحرب، وإعداد عدّتها، وفي إثره غزو الأعداء.

٣. استعمل أمير المؤمنين عليه السلام أقسام الأمر في خُطَبه كآلية تبرز إمكانات الأديب في استخدام الطاقة التعبيريّة الكامنة في اللغة لإيصال رسالته إلى المتلقّي بكلّ ما فيها من القيم الجماليّة، فيخرج الأمر كثيراً عن دلالته الحقيقيّة ليحقّق ما ينويه من أغراض ودلالات مجازيّة. وقد ورد الأمر في خطب نهج البلاغة خمسمائة وثماني (٥٠٨) مرّات في دلالاته المجازيّة، ثمّ إنّه قد ظهر بعد رصد جميع الدلالات التي خرج إليها الأمر في خطب نهج البلاغة أنّ هناك ثلاث دلالات ترد بكثرة وهي: الندب، والنصح والإرشاد والدعاء. وقد جاءت دلالات أخرى، ولكنّها لم تكثر كثرة هذه الدلالات، وهي: التحذير، والتنبيه، والاعتبار، والإهانة، والإباحة، الالتماس، والتخيير، والتعجيز، والإنذار، التهديد، والتكوين. ومن الطبيعيّ أن يحظى الندب، والنصح والإرشاد، بنسبة عالية من حيث ورود الأمر فيهما، ويرجع ذلك إلى أنّ هاتينِ الدلالتينِ من أكثر الدلالات تطرُّقاً عند الإمام علي عليه السلام ؛ حيث إنّه إمام المسلمين وموجِّههم في شؤون الدنيا والعقبى. وكثُر الأمر الخارج إلى الدعاء في خطب نهج البلاغة، لعلّ كثرة هذا الخروج راجعة إلى أنّ الدعاء أسلوب غير مباشر لتوجيه الأمّة وتبليغها بما ينبغي أن تكون عليه من تصفية القلوب وصلاح الأعمال، ولكنّ نتائجه فعّالة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ابن أبي الحديد (٢٠٠٧م). شرح نهج البلاغة. تحقيق محمّد إبراهيم، بغداد: دار الكتاب العربيّ.

٢. ابن الأثير، ضياء الدين (دون تا). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. تحقيق أحمد الحوفي؛ بدوي طبانة، ط ٢، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

٣. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (دون تا). الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصريّة.

٤. ابن خالويه، الحسين بن أحمد (١٩٤١م). إعراب ثلاثين سورة من القرآن. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصريّة.

٥. ابن الخشّاب، أبو محمّد (١٩٧٢م). المرتجل في شرح الجُمل. تحقيق علي حيدر، دمشق.

٦. ابن عاشور، محمد الطاهر (١٩٨٤م). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسيّة للنشر.

٧. ابن فارس، أحمد (١٩٧٩م). مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر.

٨. ـــــــــــــ (١٩٩٧م). الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. تحقيق أحمد بسج، بيروت: دار الكتب العلميّة.

٩. ابن منظور، محمّد بن مكرم (دون تا). لسان العرب. تحقيق عبدالله علي الكبير؛ محمّد أحمد حسب الله؛ هاشم محمّد الشاذلي، القاهرة: دار المعارف.

١٠. ابن هشام، جمال الدين عبد الله (٢٠٠١م). شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب. تصحيح وتنقيح محمّد أبو فضل عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ.

١١. ابن يعيش، موفّق الدين أبي بقاء (٢٠٠١م). شرح المفصّل للزَمخشري. بيروت: دار الكتُب العلميّة.

١٢. الأوسي، قيس إسماعيل (١٩٨٨م). أساليب الطلب عند النحويّينَ والبلاغيّينَ. بغداد: جامعة بغداد.

١٣. البحرانيّ، كمال الدين ميثم (١٩٩٩م). شرح نهج البلاغة. بيروت: دار الثقلينِ.

١٤. البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٩٦٧م). خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

١٥. التهانوي، محمّد علي (١٩٩٦م). كشّاف اصطلاحات الفنون. تقديم ومراجعة رفيق العجم، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

١٦. الحسنيّ العلويّ، هبة الله بن عليّ (١٩٩٢م). أمالي ابن الشجري. تحقيق محمود محمّد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٧. دراز، صباح عبيد (١٩٨٦م). الأساليب الإنشائيّة وأسرارها البلاغيّة في القرآن. القاهرة: مكتبة وهبة للطباعة والنشر.

١٨. الدسوقي، محمّد بن محمّد عرفة (دون تا). حاشية الدسوقي على مختصر المعاني. لاهور: مكتبة رشيديّة.

١٩. الرضيّ، محمّد بن الحسن (١٩٩٦م). شرح الرضيّ على الكافية. ط ٢، تعليق وتصحيح يوسف حسن عُمر، بنغازي: منشورات جامعة قان يونس.

٢٠. الزمخشري، محمود بن عمر (١٩٧٩م). أساس البلاغة. تحقيق عبد الرحيم محمود، بيروت: دار المعرفة.

٢١. ـــــــــــــــــــــ (٢٠٠٩م). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. ط ٣، تعليق: خليل مأمون شيحا، بيروت: دارالمعرفة.

٢٢. السبكي، بهاء الدين (٢٠٠٣م). عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصريّة.

٢٣. السكاكي، أبو يعقوب يوسف (١٩٨٧م). مفتاح العلوم. ط ٢، تحقيق نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلميّة.

٢٤. السيوطي، جلال الدين (٢٠٠٨م). الإتقان في علوم القرآن. تعليق مصطفى شيخ مصطفى، بيروت: مؤسّسة الرسالة ناشرون.

٢٥. الشريف الرضي، محمّد بن الحسين (١٤١٩هـ). نهج البلاغة. تحقيق فارس حسّون، قم: مطبعة ستارة.

٢٦. الشريف الرضي، محمّد بن الحسين (٢٠٠٤م). نهج البلاغة. ط ٤، تحقيق صبحي الصالح، القاهرة: دار الكتاب المصريّ.

٢٧. الشوكانيّ، محمّد بن عليّ (٢٠٠٧م). فتح القدير. ط ٤، مراجعة يوسف الغُوش، بيروت: دار المعرفة.

٢٨. الصعيدي، عبد المتعال (١٩٩٩م). بغية الإيضاح. القاهرة: مكتبة الآداب.

٢٩. العاكوب، عيسى علي؛ الشتيوي، علي سعد (١٩٩٣م). الكافي في علوم البلاغة العربيّة. البنغازي: منشورات الجامعة المفتوحة.

٣٠. عبّاس، فضل حسن (١٩٩٧م). البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني). ط ٤، بيروت: دار الفرقان.

٣١. عبد الله، محمد سعيد (٢٠٠٠م). أساليب الطلب في الحديث النبويّ الشريف. القاهرة: دار الثقافة.

٣٢. عتيق، عبد العزيز (٢٠٠٤م). علم المعاني، البيان، البديع. القاهرة: دار الآفاق العربيّة.

٣٣. عرفه، عبد العزيز عبد المعطي (١٩٨٤م). من بلاغة النظم العربي. ط ٢، بيروت: عالم الكتب.

٣٤. العكبريّ، أبو البقاء (٢٠٠٩م). اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق محمّد عثمان، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة.

٣٥. علوان، قصي سالم (١٩٨٥م). علم المعاني. البصرة: جامعة البصرة.

٣٦. العلويّ، يحيى بن حمزة (١٩١٤م). الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. القاهرة: دار الكتب الخديويّة.

٣٧. فائز، قاسم (١٤٣٥هـ). «مظاهر البلاغة العلويّة في شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة». مجلة اللغة العربيّة وآدابها، السنة ١٠، العدد ٣، صص٤٣١-٤٤٧.

٣٨. الفاكهي، عبد الله بن أحمد (١٩٩٣م). شرح كتاب الحدود في النحو. تحقيق المتولّي رمضان أحمد الدميري، ط ٢، القاهرة: مكتبة وهبة.

٣٩. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (٢٠٠٣م). العين (مرتّباً على حروف المعجم). تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلميّة.

٤٠. القزويني، الخطيب (٢٠٠٣م). الإيضاح في علوم البلاغة. وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكُتُب العلميّة.

٤١. المُبرّد، محمّد بن يزيد (١٩٩٩م). المقتضب. تحقيق حسن حمد، مراجعة أميل بديع يعقوب، بيروت: دا رالكتب العلميّة.

٤٢. المُحيمد، ياسين جاسم (٢٠٠١م). الأمر والنهي عند علماء العربيّة والأصوليّين. القاهرة: دار إحياء التراث العربيّ.